

المصدر: القدس العربي

التاريخ: ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢

ماشاكوس وبداية تفكيك مؤسسات الدولة الدستورية بالسودان

■ بعد توقيعها على اتفاقية الاطار في ماشاكوس اعلنت الحكومة السودانية أنها توصلت الى اختراق لحالة الحرب القائمة في السودان منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت الحكومة تستهدف من ذلك بدء حملة دعائية تؤكد فيها انها حققت السلام الذي فشلت كل الحكومات السابقة في تحقيقه، وجاءت المواقف في داخل السودان وخارجه مترددة لأنه لا أحد يقف في طريق السلام ولكن أي سلام؟ عندما نشرت تفاصيل الإطار وضح ان الحكومة لم تعقد في الحقيقة صفقة، وإنما قبلت بالأسلوب الأمريكي الذي يرفع التوقعات ثم لا تكون هناك نتيجة في آخر الامر وكان موقف «جون قرنق» مختلفا إذ هو أعلن على الفور أن الشيطان في التفاصيل، وتأكد بعد أن نشرت تسريبات لما جرى في «ماشاكوس أن جون قرنق كان يحمل شيطانه معه، إذ أن شروطه كانت تنادي بقيام حكم فدرالي لمدة ست سنوات يتمكن بعدها الجنوب من تقرير مصيره بعد أن يكون قد استخدم موارد الشمال في تنميته، كما كانت تنادي بضرورة أن تقبل الحكومة بقيام حكومة علمانية في جنوب السودان لا تحتكم الى الشريعة الإسلامية، بينما يقصر أمر الشريعة الإسلامية على الشمال وحده دون الجنوب، في الوقت الذي يطالب فيه جون قرنق بقيام ثلاثة جيوش في السودان أحدها تابع لسلطته والآخر تابع لحكومة الجنوب والثالث تابع للحكومة المركزية، على أن تكون العاصمة الوطنية الخرطوم التي يسكنها ثلاثة ملايين جنوبي علمانية وأن تكون رئاسة الدولة خاضعة لبدأ المواطنة بحيث يمكن أن يتولى مسيحي جنوبي رئاسة الدولة وتكون من مسؤولياته حكم مجتمع الشريعة في شمال السودان. وتقول الحكومة بعد ذلك إنها لم تتخل عن مشروعها الحضاري أو مبادئها الأساسية لأن الاتفاق سيفضي في آخر الامر الى وحدة السودان.

ولم تنطل هذه الأمور كلها على المعارضة السودانية التي عقدت اجتماعها في اسمرأ، من أجل أن تتدارس أمر المشاركة في المباحثات التصيرية، ولكن جون قرنق كعادته لم يكن مفيدا لها، فقد رفض تأجيل مباحثات المرحلة الثانية متذرعاً بأن هناك ارتباطات مع الحكومة وأطرافاً أجنبية. والحقيقة هي أن جون قرنق يستهدف الوصول الى اتفاق مع الحكومة وهي في اضعف حالاتها ثم يفتح المجال بعد ذلك للمعارضة كي تلحق بالركب، وينطلق موقف جون قرنق من حقيقة أن

دخوله في التجمع لم يكن بسبب إيمانه بالمبادئ الديمقراطية وإنما لأنه كان يريد أن يوظف قدراته لتحقيق أهدافه خاصة بعد أن سمع الرئيس البشير يقول إنه داعية وحدة

وأنه يريد أن يبني السودان الجديد الذي يطمح البشير نفسه الى بناؤه، والغريب أن التجمع وافق على تبريرات قرنق دون توجيه نقد اليه ودون أن يحقق التجمع أي مكسب من أي نوع.

ولم يكن ذلك بالطبع موقف مبارك الفاضل المهدي الذي يبدو أنه قرأ الخارطة السياسية بطريقة أفضل، إذ هو وجد أن تحالفا بين قرنق والحكومة قد يؤخر دخول الحكومة اليها عشرات السنين، وبالتالي خرج على ابن عمه الصادق المهدي وشارك في الحكم معلنا في الوقت نفسه أن دخوله في الحكومة هو من أجل بناء نظام جديد في السودان ولا يعرف أحد ما الذي يقصده بذلك أكثر من أنه يدعو الى تولي جيل جديد السلطة بدلا من الصادق المهدي ما يجعل الأمر برتمه مجرد صراع عائلي لتقوية وضع الأسرة أكثر من كونه صراعا من أجل بناء نظام جديد.

وفي الوقت ذاته جاءت التطورات الاخيرة لتلقي بظلالها على اعتقال الدكتور حسن الترابي، إذ حدث تحرك من قبل المحكمة الدستورية باطلاق سراحه بعد أن استكمال مدة الحبس، ولم تعد هناك أسباب موضوعية لحبسه، ولكن الرئيس البشير استبق قرار المحكمة الدستورية بعد ان أصدر قرارا سياسيا مدد بموجبه حبس الترابي مدة عام قابلة للتجديد، وهنا بدأت هيئة الدفاع تتكلم عن قانون الطوارئ وامتهان كرامة الإنسان وغير تلك من الأمور، بل وأصبح الكثيرون يتحدثون عن حسن الترابي وكأنه مجرد معارض سياسي وليس عراب النظام الذي اتهم بكثير من مظاهر القهر ومنها بيوت الأشباح سيئة السمعة. ولسنا في الواقع ضد اطلاق سراح الترابي لاسباب انسانية أو غيرها، لأن الأصل هو ان يكون الترابي

في منطقة الشرق الأوسط؟ أغلب الظن هو الأمر الثاني، وإذا نظرنا إلى الموقف السوداني برمته وجدنا أنه لا يحتاط لنفسه بأي احتمال في أن تكون تحركات قرنق كلها في سبيل أن يحقق بالسلم ما لم يستطع أن يحققه بالحرب، ذلك أنه إذا وصل قرنق إلى السلطة من خلال هذه الاتفاقيات، واقترب من الحكم في الخرطوم فلن يكون هناك ما يحول دون أن يحقق أهدافه في ما يسميه السودان الجديد الذي يعني عنده سودانا لا نفوذ فيه للعرب أو المسلمين الذين يشكلون أقلية في البلاد وقد ظهرت هذه النوايا عندما رفض أن يضم قبائل النوبة التي هجرت إلى منطقة خشم القربة القريبة من المناطق التي يريد أن يضمها قرنق إلى منطقة جنوب النيل الأزرق، ويبدو في ضوء ذلك أن الحكومة السودانية لا تقود مغامرة من أجل تحقيق أهداف وطنية عليا و لأنه لو كان الأمر يتعلق بمثل تلك الأهداف لما رفضت في أن تشرك المعارضة في المفاوضات، ولما قبلت أن يحدث الانشقاق في صفوف حزب الأمة لأنه أحسن لها مرة أن تتعامل مع حزب الأمة موحدا من أن تتعامل معه ممزقا، وكذلك كان يجب على الحكومة السودانية أن تتعامل مع مصر بكل الوضوح حتى لا يكون هناك مجال للتفكير بالنوايا السيئة، وأهم من ذلك كله عدم الثقة بنوايا الولايات المتحدة، ذلك أن الولايات المتحدة لا يمكن لها أن تتحول إلى صديق للحكومة السودانية بين عشية وضحاها من غير أن تكون لها أهداف استراتيجية، وأغلب الظن أن الولايات المتحدة تريد أن تحقق انفصال السودان حتى تكون أكثر تأثيرا على مجريات السياسة المصرية وبالتالي أكثر قدرة في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من أجل حماية إسرائيل والسيطرة على العرب، ويتم ذلك في السودان بخير مقابل لأن حكومة السودان لم تعد تفكر في أهداف عليا وإنما يقتصر تفكيرها فقط على الاستمرار في الحكم، وتلك أزمة حقيقية تصادفها معظم دول الشرق الأوسط التي تضحي بأهداف مواطنيها من أجل ما تسميه تحقيق الأمن الذي يحقق لها الاستمرارية في الحكم، وهكذا فإن ما يجري في السودان هو بداية التفكيك لهذه الدولة التي فشل قادتها في الإبقاء عليها موحدة.

* رئيس قسم دراسات العالم الإسلامي
في جامعة سالفورد سابقا

د. يوسف نور عوض *

خارج المعتقل حتى تثبت إدانته ولكن النظام لا يعمل بهذا المنطق، والمفروض الا ينظر الناس إلى هذه القضية على أنها قضية معارضة وحكومة لأنها في الحقيقة قضية انشقاق من نوع آخر في صف الحكومة حتى تكون المسؤوليات الأساسية واضحة.

وإذا تجاوزنا البعد المحلي، وجدنا أن ليبيا نأت بنفسها عن القضية، حيث أكدت أن العقيد لن يكون سودانيا أكثر من السودانيين، ولكن ذلك لم يكن موقف مصر التي قال وزير خارجيتها إن ما حدث هو اتفاق أخرق ورفض الوساطة البريطانية للمشاركة في المباحثات ولعله نظر إلى اتصالات أمريكا من خلال وسيطها دانفورث بأنها نوع من الاستغلال خاصة بعد أن أعلن أن السودان تقدم بطلب إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في مسألة حلايب وجرت تكهنات بأن السودان فعل ذلك بتحريض من الإدارة الأمريكية وأنه يريد أن ينتهز المناسبة لتصفية قضية حلايب بدعم من الولايات المتحدة، ولكن السودان لم يشأ أن يتطور هذا الموقف مع مصر تحسبا لما هو أسوأ، وقامت مصر بالإعلان أنها سوف تعمل مع الولايات المتحدة من أجل إخراج السودان من مأزقه والحقيقة هي أن الحكومة المصرية هي التي في مأزق لأن أي انفصال في السودان سوف يؤدي إلى إعادة النظر في اتفاقية مياه النيل يكون الاتفاق تم مع حكومة الشمال التي كانت ذات يوم حكومة السودان وليس ذلك ملزما لحكومة الجنوب الجديدة في حال قيام الانفصال.

وتلعب الولايات المتحدة من الناحية الأخرى دورا مزدوجا إذ هناك شكوك حقيقية حول دورها في السودان، ذلك أن حكومة السودان تقود حربا ضد الإرهاب وهي تعتبر السودان واحدة من الدول التي تدعم الإرهاب، فما الذي يجعلها تتقدم نحو مساعدته على هذا النحو هل هو طمع في ثرواته النفطية أم هو موقف يرتبط بتطورات الأحداث